وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

اهم العوامل المؤثرة في اداء القطاع المصرفي في العراق

بحث تخرج تقدم به الطالب

مهدي محسن عليوي

الى قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

تحت إشراف

أ.م. د. علي جواد كاظم

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا))

صدق الله العلي العظيم

سورة طه : ١١٤

شكر وتقدير

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات

وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا

بين دفتي هذا العمل المتواضع

أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد/رئاسة قسم

العلوم المالية والمصرفية في جامعة القادسية لإتاحتهم ألفرصه لي لإكمال البحث ، كما

أتقدم بخالص الامتنان إلى أساتذتي الكرام

وبالأخص الأستاذ الفاضل **((أ.م.د. علي جواد كاظم))**

للمساعدة السديدة والملاحظات الدقيقة التي لولاها لما اكتمل البحث . .

كما اشكر زملائي وزميلاتي للأيام الجميلة التي قضيناها معا

الى كل من ساعدني في معلومة أو نصيحة

لكم مني كل الحب والتقدير

الباحث

الإهداء

إلى الحبيب المصطفى محمد صلى الله عليه وآله وسلم

إلى الذين وجوههم لغير الله ما توجهت .. إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله والأئمة الميامين ..

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح .. إلى نبع الحنان .. **والدتي الحبيبة**

إلى القلب الكبير .. **أبي العزيز** (رحمه الله)

إلى عائلتي جميعاً

إلى من كان له الفضل في المساعدة على انجاز هذا البحث الأستاذ الفاضل

((أ.م.د. علي جواد كاظم))

المشرف على البحث الذي كان له الفضل الكبير من خلال ملاحظاته الدقيقة بشأن فقرات البحث وإبداء الآراء الشافية لبعض الجوانب فيه ...

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأحلى العبارات في العالم .. إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سبيل العلم والنجاح ..

إلى أساتذتنا الكرام

الباحث

فهرست المحتويات

الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
قائمة المحتويات	د
	١
المقدمة	١
الفصل الاول: الاداء المصرفي واهم العوامل المؤثرة فيه	٤
الفصل الثاني : التحليل العاملي	١١
الفصل الثالث: الجانب العملي	١٤
الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	١٧
المصادر	١٨
الملاحق	٢٠

(١-١-١) المقدمة :

تنبع أهمية القطاع المصرفي من خلال دوره الكبير في عملية التنمية الاقتصادية وذلك لخصوصية نشاط هذا القطاع ، حيث يشمل آلية عمل هذا القطاع في تجميع المدخرات والأموال من الأفراد والمؤسسات وتوظيفها في مجالات استثمارية مختلفة وتهدف من خلال ذلك تحقيق الربح ، الامر الذي يتطلب التحقق من كفاءة أداء هذا القطاع في تحقيق استغلال الموارد وتحقيق أفضل النتائج ، تظهر أهمية تقييم الأداء لهذا القطاع أيضا كونه يساعد على تحديد التغيرات المطلوبة وتحديد الأولويات لتحسين المركز التنافسي للمصرف ، فالعالم يتغير من حولنا بشكل متسارع ويشمل هذا التغيير كافة نواحي الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية ، وتتعرض صناعة الخدمة المصرفية العراقية لضغوطات كبيره بسبب هذا التسارع في التغير في بيئة العمل اذ أصبح من الصعوبة للمصارف التكيف مع هذا التغير بشكل طبيعي ، اذا لم تبذل الجهود لفهم هذا التغير ثم الإعداد لمواجهته ، خصوصا وان تجارب بعض مكونات هذا القطاع لاتزال فتيه ، مما يحتم عليه استقراء البيئة العراقية جيدا ، بغية تحقيق المكانه والموقع المتميز في سوق المنافسة ، الأمر الذي يتطلب منها ان تؤدي دورا استراتيجيا من خلال الاعتماد على آليات متعددة ومتنوعة في عملية اتخاذ القرار حيث تظهر هذه ل الآليات المستخدمة في القطاع المصرفي العراقي ، ان ليس هناك مايشير الى مساهمه حقيقية من جانب المصارف الخاصة في النشاط الاقتصادي المنتج ، على رغم مرور نحو ١٣ سنه على السماح لها بالعمل في العراق . فهي اعتمدت اساسا في السنوات الماضية على شراء الدولار من مزاد العمله اليومي للبنك المركزي وتمويل عمليات استيراد أظهرت الوقائع ان الجزء الأكبر منها كان وهميا ، وأن القطاع المصرفي في العراق لا يزال في حقيقته قطاعا عاما . واذا ما اخذنا في الاعتبار ان نحو ٢٥ في المئة من الشعب العراقي هو تحت خط الفقر وليس لديه ما يتعامل به مع المصارف ، فإن القطاع الخاص العراقي الذي يتعامل مع المصارف يفضل التعامل مع بنوك حكومية لاطمئنانه على وضعها أكثر من المصارف الخاصة . لذلك ، فإن اية خطط يتم تبنيها في الوقت الحاضر لتعزيز مساهمة القطاع المصرفي الخاص في النشاط الاقتصادي ، قد تبقى في إطار التمنيات التي يستبعد تحقيقها في ظل الظروف الراهنة في العراق.

(١-١-٢) منهجية البحث

تتناول منهجية البحث ، مشكلة البحث وأهدافه ، إضافة الى اهميته من خلال دراسة البيئة المحيطة بالقطاع المصرفي العراقي ، والفرضيات التي تعالج المشكلة وذلك من خلال عرض شامل و موجز لجوانب البحث الأخرى .

(١-١-٣) مشكلة البحث :

يترتب على تنفيذ العمليات المصرفية نتائج عدة تساعد على تتبع مسارات تلك العمليات ومعرفة أهميتها وفاعليتها على تحقيق الأهداف التي يبغيها القطاع المصرفي ، لا سيما هدف الربحية ، ويتم ذلك من خلال دراسة و تحليل جميع المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم اداء القطاع و معرفة أهمية تلك المؤشرات في التأثير على ربحية المصارف مثل السيولة و الموجودات و غيرها ، اذ أصبحت تلك المؤشرات من الأهمية على المصرف في ظل التطورات التي يشهدها هذا القطاع والمنافسة الحادة في ظل العولمة المصرفية .

(١-١-٤) أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث من خلال اهميته بما يلي :

١) التعرف على ماهية القطاع المصرفي العراقي ووظائفه .

٢) بيان مفهوم التحليل المالي و مصادر المعلومات اللازمة له .

٣) التعرف على اهم العوامل المؤثرة في القطاع المصرفي العراقي .

(١-١-٥) أهمية البحث :

إن نجاح أعمل القطاع المصرفي يكمن في تحقيقه لمعدلات مقبولة لعدد من المؤشرات منها استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات للزبائن ، علاوة على دراسة دور البنك المركزي العراقي في تحديد القوانين واللوائح الخاصة بالعمل المصرفي والسيطرة على عمل المصارف في هذا القطاع ، والإطلاع على الوعي المصرفي لدى الزبائن المتعاملين مع القطاع المصرفي و معرفة مدة كفاءة وخبرة العاملين في هذا القطاع ، إضافة الى العوامل السياسية والاقتصادية المتعلقة بسياسة الدولة وأسلوب وطريقة التنوع بالخدمات المقدمة في هذا القطاع .

(١-١-٦) فرضية البحث :

إمكانية تحديد العوامل المؤثرة على القطاع المصرفي في العراق من خلال توفير البيئة المناسبة و تهيئة الظروف من أجل العمل المصرفي المتمثل في اختيار الخبرات والكفاءات المناسبة لإدارة هذا القطاع ، وتسهيل العمل المصرفي باستخدام التكنولوجيا المصرفية وربط مؤسسات هذا القطاع مع بعضها لغرض تقديم أفضل الخدمات للعملاء ، إضافة الى سبل النهوض بهذا القطاع ووضع الحلول الناجحه للمشاكل التي تعيق عمل هذا القطاع.

الفصل الاول

الاداء المصرفي واهم العوامل المؤثرة فيه

(٢-١) تطور الإدارة المصرفية

مع تزايد الانفتاح الاقتصادي وزيادة الشركات عابرة للحدود (الشركات متعدية الجنسيات) ازدادت الحاجة إلى مدراء على مستوى عالي من الكفاءة لمواجهة التحديات الكبيرة التي أحدثتها العولمة ولأن هذه الظاهرة مست كل جوانب الحياة وبالتالي انعكس ذلك على الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية كل هذا يتطلب من الإدارة الحديثة القيام بجهود جبارة لمسايرة عصر العولمة والتحرير المالي للأسواق العالمية ويتطلب ذلك توفر الإدارة المرضية ذات القيادات والكفاءات العالية وهناك الكثير من العمليات الإدارية على الإدارة العليا أن توفرها ومن هذه العمليات زيادة قدرتها على التعلم واكتساب المزيد من الخبرات والمعارف بخصوص التعاون وإدارة التغيير والتنوع اذ أصبح لزاما اليوم على المدراء في قمة الإدارة ان يأخذوا بالاعتبار المستجدات العالميه في تفكيرهم ويطوروا مهاراتهم الفكرية لأن على المصرف ان يكون ذا نظام مفتوح على العالم فالمصرف عليه التغيير باستمرار نتيجة الانفتاح ويتأثر بالبيئة المحيطة به والتي هي في حالة تغير مستمر ومتسارع . (العنزي ، ٢٠٠٢ ، ١٣٣)

لهذا لم يعد بالإمكان الرجوع إلى الثقافة الإدارية القائمة على المركزية في إتخاذ القرارات اذ كانت البيئة التنافسية قائمة ومستمرة وكانت عملية منح التمويل تعتمد على العلاقات والمعرفة الشخصية أكثر منها على الدراسات وتقييم المخاطر ويمثل المدير العام راس الهرم الوظيفي اذ يقوم بتحديد مهام العاملين في كافة الإدارات وقد تغيرت الظروف وأصبحت بيئة العمل المصرفي أكثر منافسة وهناك حرية الاختيار لدى الزبائن فأصبحت السوق أوسع بحيث لا يستطع المدير العام الإلمام بكافة الطلبات التي يحتاجها الزبائن والمتغيرات التي تحدث في السوق لذا على المصارف ان تقوم بتفويض موظفين يتعاملون مع الزبائن بصورة مباشرة للوقوف على متطلباتهم المتغيرة ولان الزبائن يبحثون عن تلبية احتياجاتهم اليوم بشكل فوري وسريع . نقلا عن (جانكيز،٢٠٠٥)

(٢-٢) ركائز تقويم الأداء المصرفي

١- التحديد الدقيق لأهداف المصارف في مختلف المجالات (السيسي ، ٢٠١٠،١١١) لان عملية تقييم الأداء تتطلب تحديدا واضحا ودقيقا للأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها وذلك يتظمن تحديد جميع الاهداف

التفضيلية والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الامد وأهداف بعيدة الامد وأهداف رئيسية وأهداف فرعية وكذلك يجب أن تكون تلك الأهداف واضحه ومفهومه لجميع الأفراد العاملين في المصرف (فهد ، ٢٠٠٩ ، ٣٢)

٢- انشأ وتطوير نظم المعلومات الإدارية بما يكفل إتخاذ القرارات الصحيحة و الصائبة و تصحيح مسارات الأداء في الوقت المناسب .

٣- التحديد الواضح لمركز المسؤولية الإدارية في المصرف ويقصد بها كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد ولها سلطة لاتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها .

٤- الاختيار السليم لمؤشرات تقييم الأداء حيث يعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء من اهم القواعد الأساسية لنظام تقسيم الأداء في الوقت نفسه اكثر صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الأداء فيها .

(٢-٣) مراحل تقويم الأداء المصرفي

تمر عملية تقويم الأداء في المصرف بمراحل وهي كما يلي:

(٢-٣-١) مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:

وفي هذه المرحلة يتم جمع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تتطلبها عملية تقسيم الأداء في المصارف لحساب النسب والمؤشرات المستخدمة في التقييم وتشمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها المصرف والتي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والارباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والمستخدمات ورأس المال وعدد العاملين واجورهم وغيرها لأن جميع هذه المعلومات تخدم عملية تقييم الأداء خلال السنة المعينة إضافة الى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة . (الكرفي ، ٢٠٠١ ، ٣٩) ، كما يمكن إستخدام البيانات المالية للمصرف وخاصة التقارير الصادرة وتقرير الدخل (قائمة الدخل)وتحليلها وتقييم مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه .

(٢-٣-٢) مرحلة تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:

من خلال هذه المرحلة يتم الوقوف على مدى دقة البيانات والمعلوماتوصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات الأزمة لعملية تقييم الأداء حيث يجب توفر مستوى من الموثوقيه والاعتماديه في هذه البيانات

وقد تتم الاستعانه ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقيه لهذه البيانات . (الدوري ، ٢٠١٣ ، ٤٢) والخطوه الأولى في تحليل البيانات المالية لاي مصرف هي ان تقرر ماهي اهداف المصرف التي يسعى إلى تحقيقها والتي يجب توجيه أداء المصرف نحو تلك الأهداف .

(٢-٣-٣) مرحلة إجراء عملية التقييم

وتتم هذه المرحلة باستخدام النسب او المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء المصرف .

(٢-٣-٤) مرحلة تحليل نتائج التقييم

يتم في هذه المرحلة معرفة مدى النجاح او الإخفاق الذي قد صاحب أداء المصرف مع تحديد الانحرافات التي قد حصلت في نشاط المصرف ومن ثم تفسير هذه الاسباب التي ادت إلى تلك الانحرافات ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق الأداء الامثل في المصرف .(فهد ، ٢٠٠٩ ، ٣٤)

(٢-٣-٥) مرحلة تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات :

ويتم ذلك للانحرافات التي حدثت في الخطه الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالبيانات والمعلومات التي تخص عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط وزيادة فعالية المتابعة والرق . (الكرفي،٢٠٠١،٣٩)

(٢-٤) معايير ومؤشرات تقويم الأداء المصرفي

يمكن تعريف معايير الأداء Performance standards بأنها معدلات قياسية تستطيع إدارة الوحدة ان تسترشد بها كأساس للتقييم والمراجعة وذلك بمقارنة النتائج التي تحققها تلك المعدلات وان عملية تقييم الأداء تتطلب توافر مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء الذي قطعته الوحدة ويتم الوقوف على مستوى تطور اي جانب من جوانب نشاطها لذلك جاء الاهتمام بهذه المعايير وتصنيفها حسب الفعاليات المختلفة وإجراء التطبيقات العملية عليها لمعرفة مدى قوتها القياسية ومدى قدرتها في تحديد مستويات الإنجاز في الوحدة خلال فتره زمنية معينة مع مقارنة ذلك مع ما أنجز في السنوات السابقة في الوحدة نفسها وعلى هذا الأساس تم تحديد مجموعة من المعايير تعالج جانبا تقييميا . (الكرخي ، ٢٠٠١ ،٧٥) .

ويعرف المعيار بانه مقياس او مسطرة او مرجعيه او نمط يقاس به الأداء الفعلي وعندما نقارن المعيار بالأداء الفعلي نحصل على مؤشر لتدقيق الأداء ويعبر عن المعيار بانه المستوى الذي يجب ان يكون عليه الأداء او أنه هدف مرغوب فيه للأداء او النموذج ينشأ عن طريق العادة ويلقي قبولا عاما او يفرض بموجب قانون او قرار اداري وينشأ عادة بعد الملاحظة الواسعة والتجريب والبحث والاختيار والتخطيط . (العزاوي : ٢٠٠٦ ، ٢٩).

وان إعداد معايير صحيحة ومفيدة في عملية تقويم الأداء تتطلب مراعاة مجموعة من الاعتبارات التي بدونها قد يفقد المعيار فاعليته في التقويم او حتى صلاحيته لان إعطاء حكم بشأن نشاط معين يستلزم إستخدام وسيلة قياس معبرة تعبيرا عمليا عن طبيعة هذا النشاط والظرف المحيط به ولهذا فقد أعطى القائمون بتقويم الأداء أهمية لتلك الاعتبارات التي يجب الانتباه إليها عند إعداد هذه المعايير ونذكر منها مايلي:

أ- اهداف الوحدة الاقتصادية التي تعكس الاتجاهات الأساسية لنشاطها لهذا ينبغي التأكد عليها عند وضع المعايير وصياغة المعايير او تكيفها بما يستوعب هذه الأهداف .

ب-الاتجاه الإنتاجي العام للوحدة خلال فتره زمنية معينة حيث يتم استخراج المعيار وموائمة مع الاتجاه الإنتاجي .

ج- ان يحضى المعيار بقبول من قبل المسؤولين والمعنيين بالتقويم كي يخلق الحماس لديهم والعناية خلال العمل به وانهم يبذلون قصارى جهودهم من أجل باوغه . (الكرفي ، ٢٠٠١ ، ٧٨)

د- ان يوضع أكثر من معيار لقياس كفاءة الأداء لنشاط معين وعدم الاكتفاء بمعيار واحد.

هـ-ان يتسم المعيار بالوضوح والبساطة والابتعاد عن المعايير المعقدة التي يصعب التعامل معها مما يفقد المعيار أهميته التطبيقية بالرغم من رصانة التركيب النظري . نقلا عن (احمد ، ٢٠١٥)

(٢-٥) طبيعة العمل المصرفي عبر الإنترنت

يعد الإنترنت الوسيلة الأحداث لقيام المصارف بتأدية خدماتها الماليه والاستثمارية بشكل فوري وأكثر ملائمة للزبائن مع تكلفة أقل . ان التحديات التي تطرحها الصيرفة الإلكترونية تتطلب إعادة هندسة بنيتها العامة . ولعل اهم العناصر التي اخذها بنظر الاعتبار لدخول العصر الالكتروني بقوة وفعالية وكفاءة مايختص بالاطار

التشريعي والقانوني الذي يشكل العمود الفقري لعملية مجارات الصيرفة الاعتبارية على أسس سلمية (عرب ، ٢٠٠١ ، ١)

لقد خضعت تكنولوجيا المعلومات منذ السبعينيات لموجات متعاقبة من التشريع القانوني في مختلف فروع القانون اي مع شيوع استعمال الكمبيوتر وانخفاض كلفته ولأنه أداة جمع ومعالجة للمعلومات فقد كانت اول تحدياته القانونية إساءة الإستخدام على نحو يضر بمصالح الافراد والمؤسسات اذ ارتبط قانون الكمبيوتر بالبحث في المسؤولية عن أنشطة تتصل بالمعلومات ونظمها وتحديدا في الحقل الجزائي وفي نهاية السبعينيات ظهرت الخصوصية وحماية البيانات التي تعد اول حقل من حقول قانون الكمبيوتر من حيث الاهتمام التنظيمي الدولي مع أنها ترافقت مع الحديث حول جرائم الكمبيوتر وشهدت الثمانينات موجة تشريعات حماية البرمجيات وتعد اكثر تشريعات قانون الكمبيوتر نضجا ووضوحا في أغراضها القوانين والتدابير التشريعية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية لبرامج الكمبيوتر وقواعد البيانات والدوائر المتكاملة ويتوقع ان تحقق هذه التشريعات حماية أوسع في السنوات القادمة في حقل أسماء مواقع الإنترنت والمحتوى الرقمي لمواقع الإنترنت . (عرب ، ٢٠٠٢ ، ٤٨٨ – ٤٩٠)

(٢-٦) المتطلبات القانونية واهم العقبات القانونية للعمل المصرفي عبر الإنترنت

لغرض الانخراط بالعمل المصرفي عبر الإنترنت هناك مجموعة من المتطلبات التي يجب توافرها ، تتمثل بالاتي :-

١- التوثيق: حيث يشكل الفضاء السايبيري (Cyberspace) بيئية إنتقال الرسائل بين الأطراف المختلفة اي تكون الرسائل الكترونية او رسائل معالجة رقميا في التبادل التجاري والمصرفي عبر الإنترنت ويتطلب العمل المصرفي ضمن هذه البيئة الحفاظ على سرية وحماية الرسائل المتبادلة بين الأطراف من التغيير والعبث والتأكد من هوية مصدر هذه الرسائل وتوثيقها ويمكن تحقيق هذين الهدفين من خلال استغلال علم التشفير الإلكتروني (Cryptography) في هذا المجال والتي تكون على شكل برمجيات (Products software) او على شكل أجهزة (Hard ware devices)

٢-الثقة: يتطلب التعامل عبر الإنترنت ان يتأكد كل طرف متعامل من هوية الطرف المتعامل الاخر ويتم ذلك من قبل طرف ثالث معتمد وموثوق به من قبل الجميع كما هو الحال في بعض الولايات الأمريكية ويسمى هذا

الطرف بسلطة التصديق وهي بمثابة كاتب العدل في العالم المادي يقوم بتأكيد هوية الاطراف المتعامله عبر الإنترنت فضلا عن المصادقة على تواقيعهم الرقمية.

٣- عدم التنصل: ان وجود اثبات غير قابل للانكار من قبل المرسل والمستقبل على تنفيذ عملية معينة تمت من خلالها التبادل الإلكتروني عبر الإنترنت .

٤- الخصوصية : ويقصد بها خصوصية وامن البيانات والمعلومات المنقولة بوسائل إلكترونية التي يجب ان تتمتع بالمتطلبات الاتية:

- ان تكون قد جمعت بطرق قانونية وعادلة .
- ان يتم استخدامها فقط للاغراض الأصلية المحددة التي جمعت من أجلها .
- ان لا تتضمن بيانات او معلومات إضافية عن الغرض الأصلي .
- ان تكون دقيقة ومحدثه وتحفظ بسرية وان يتم اتلافها فور انتهاء العرض الذي جمعت من اجله . نقلا عن (يونس ، ٢٠٠٢)

(٢-٧) المصارف التي تحتاج إعادة الهيكله

هناك ثلاث أنواع من المصارف تحتاج إلى إعادة الهيكلة (العبودي ، ٢٠١٥ ، ٢٢) :

١- المصارف ذات الوضع المتدهور: المصارف ذات الوضع المتدني والتي تعاني من ارتفاع في تكاليف التشغيل وانخفاض جودة الخدمات التي تقدمها فضلا عن عدم قدرتها عل المنافسة وتحقيق الأرباح العالية ان إعادة الهيكلة في مثل هذه المصارف ستمكنها من التغلب على هذه المشكلات .

٢- المصارف التي في طريقها للتدهور: المصارف التي لم تتدهور بعد ولكن هناك مؤشرات قوية بأنها في طريقها الى التدهور مثل : تناقص حصتها في السوق والارتفاع التدريجي في تكاليف التشغيل والإنتاج والانخفاض التدريجي في الأرباح وانخفاض الأسهم.

٣- المصارف المتميزة والتي بلغت قمة التفوق والنجاح المصارف التي لا تعاني من مشكلات اطلاقا والتي تحتاج إلى إعادة هيكلتها لتتمكن من البقاء في القمة وتحافظ على الفجوة بينها وبين المنافسين

الفصل الثاني

التحليل العاملي

(٢-١) : النموذج الرياضي للتحليل العاملي ذات الدرجات العليا

ان التحليل العاملي ماهي الا أداة إحصائية تقوم على فك الارتباط مابين المتغيرات وتحويلها الى دوال خطيه يمكن التعامل معها ببساطة فإذا كانت هناك ظاهرة معينة تتكون من مجموعة كبيرة من المتغيرات ولتكن (XR) فيمكن التعبير عن هذه المتغيرات بتراكيب خطيه فعند تحليل المتغيرات الأصلية مباشرة سنحصل على التراكيب الرئيسية من الدرجة الأولى يمكن ان تأخذ الشكل التالي

$$X1 = K4\ P1 + K12\ P2 + K13\ P3 + \ldots\ldots\ldots\ldots + K1n\ Pn + e1$$

$$X2 = K21\ P1 + K22\ P2 + K23\ P3 + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots K2n\ Pn + e2$$

$$Xr = Kr1\ P1 + Kr2\ P2 + Kr3\ P3 + \ldots\ldots\ldots\ Krn\ Pn + er$$

حيث ان

Xi هي عدد المتغيرات الأصلية (j = 1,2....r)

P هي عدد المركبات الرئيسية من الدرجة الأولى I = 1, 2 ..... r

Ky تشعبات المتغيرات (Loading ofrariable) الأصلية بالعوامل من الدرجة الأولى وتسمى ايضا بمعامل ارتباط المتغيرات الأصلية بعوامل الدرجة الأولى اي ان

Corr = (Xi , Pi)=kij) ويمكن ان نحصل على تراكيب خطيه العوامل من الدرجة الثانية وذلك بعد إسقاط المتغيرات الأصلية على هذه العوامل اي بمعنى آخر ان سنحصل على تراكيب خطيه مختلفة عن التراكيب الخطية الخاصة بعوامل الدرجة الأولى ان ستكون عناصر هذه المركبات تراكيب خطيه لعوامل الدرجة الثانية لكن بعد إسقاط المتغيرات الأصلية على هذه المركبات كما هو مبين في منظومه المعادلات التالية:

X1 = W11 P1 + W12 P2 + W13 P3 +..... W1 Pk + e1

X2 = W21 P1 + W22 P2 + W23 P3 + ... W2k Pk + e2

Xr = Wr1 P1 + Wr2 P2 + Wr3 P3 + ... Wm Pk + ek

حيث ان

Xiهي عدد المتغيرات الأصلية (i=1,2.....r)

Pjهي عدد العوامل من الدرجة الثانية

(j= 1,2.....k)

Wijهي تشبعات المتغيرات الأصلية بعوامل الدرجة الثانية ، لكن بعد إسقاط المتغيرات الاصليه على هذه المركبات

وكذلك تسمى هذه التشبعات بمعامل الارتباط مابين المتغيرات الأصلية وعوامل الدرجة الثانية اي ان

Corr (Xi , Pj)= Wij

ويمكن التعبير عن العوامل من الدرجة الثالثة ، لكن بعد إسقاط المتغيرات الأصلية عليها بالتراكيب الخطة التالية:

$$X1 = S11\ P1 + S12\ P2 + S13\ P3 + \ldots\ldots + S1f\ Pf + e1$$

$$X2 = S21\ P1 + S22\ P2 + S23\ P3 + \ldots\ldots + S2f\ Pf + e2$$

$$Xr = Sr1\ P1 + Sr2\ P2 + Sr3\ P3 + \ldots\ldots\ldots + Krf\ Pf + er$$

حيث ان

Xi هي عدد المتغيرات الأصلية (i = 1,2 .... r)

Pjهي عدد العوامل من الدرجة الثالثة (P j= 1,2..... kp)

Shjهي تشبعات المتغيرات الأصلية بعوامل الدرجة الثالثة (بعد إسقاط المتغيرات الأصلية على هذه المركبات . إذ إن هذه التشبعات ماهي الا معامل الارتباط مابين المتغيرات الأصلية وعوامل الدرجة الثالثة اي ان

$$Corr\ (\ Xi\ ,\ Pj) = Sij$$

يتضح من خلال التراكيب الخطية للعوامل المبينه اعلاه انه كلما توجهنا الى الدرجات العليا في المركبات الرئيسية سوف تقل المركبات المفروزه ضمن هذا التحليل . اي ان

$$P > n > k > f$$

اي سيتم اختزال (P) من المتغيرات الأصلية إلى المركبات الرئيسية من الدرجة الأولى وتحليل المركبات الرئيسية التي تعتمد على المصفوفة ارتباط المتغيرات الأصلية مباشرة تسمى بتحليل المركبات من الدرجة الأولى وتسمى كذلك الحل المباشر والحل الاولي .

محك تحديد العوامل وفرز المتغيرات ضمن العوامل المعنوية نحن نعلم ان تحديد العوامل المعنوية من غير المعنوية تعتبر من اولوية تحليل العاملي لما لهذه العملية من انسجام مع أهداف التحليل العاملي في اختزال العوامل .

لذا فإن محاكات تحديد العوامل المعنوية كثيرة ومتنوعة لكن في هذه الدراسة سوف تعتمد على القيم العينية (القيم المميزة) فالعامل الذي يمتلك قيم مميزة أكبر من الواحد الصحيح يعتبر عامل معنوي وذو أهمية ملحوظة في تفسير الظاهر قيد الدراسة ويمكن تحديد اولوية وأهمية المتغيرات داخل العوامل المعنوية المفروزه وذلك بالاعتماد على التشبعات العامليه (ارتباط المتغيرات بالعامل) حيث يتم الاعتماد في هذه الدراسة على التشبعات الأكبر من (٠,٥)

الفصل الثالث

(الجانب العملي)

تم تفريغ البيانات التي حصلنا عليها من الاستمارات التي وزعت على عينة الدراسة والتي كان عددها (٥٠ استمارة) وبعد ذلك تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي (spss) وفقاً لطريقة التحليل العاملي وكانت النتائج كما في الجدول التالي :-

جدول (١)

يوضح التباين الكلي الموضح

component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	1.818	16.528	16.528	1.818	16.528	16.528	1.534	13.948	13.948
2	1.581	14.372	30.900	1.581	14.372	30.900	1.506	13.694	27.642
3	1.421	12.920	43.820	1.421	12.920	43.820	1.489	13.533	41.174
4	1.152	10.474	54.294	1.152	10.474	54.294	1.436	13.052	54.227
5	1.073	9.758	64.053	1.073	9.758	64.053	1.081	9.826	64.053

جدول رقم (١) يوضح وجود خمسة عوامل مهمة تساهم في توضيح التباين وهذه العوامل هي :-

العامل الاول يوضح ما نسبته ١٣.٩٤٨% من التباين الكلي

العامل الثاني يوضح ما نسبته ١٣.٦٩٤% من التباين الكلي

العامل الثالث يوضح ما نسبته ١٣.٥٣٣% من التباين الكلي

العامل الرابع يوضح ما نسبته ١٣.٠٥٢% من التباين الكلي

العامل الخامس يوضح ما نسبته ٩.٨٢٦% من التباين الكلي

أما بالنسبة للتباين التراكمي فأن:

العامل الاول يوضح ما مقداره ١٣.٩٤٨% من التباين التراكمي.

العامل الاول و العامل الثاني يمثلان ما نسبته ٢٧.٦٤٢% من للتباين التراكمي.

العامل الاول و العامل الثاني و العامل الثالث يمثلون ما نسبته ٤١.١٧٤% من التباين التراكمي.

العامل الاول و العامل الثاني و العامل الثالث و العامل الرابع يمثلون ما نسبته ٥٤.٢٢٧% من التباين التراكمي.

العامل الاول و العامل الثاني و العامل الثالث و العامل الرابع و العامل الخامس يمثلون ما نسبته ٦٤.٠٥٣% من التباين التراكمي.

نلاحظ ان العوامل مجتمعة توضيح ما مقداره ٦٤.٠٥٣% من التباين وهي نسبة جيده وتدل على ان المتغيرات والتي كان عددها (١١) متغير يمكن اختزالها الى (٥) عوامل رئيسية تدخل المتغيرات ضمن مكوناتها.

جدول (٢)

يوضح مكونات مصفوفة العوامل

	component				
	1	2	3	4	5
X1	.691	.213	-0.457	-0.024	-0.106
X2	.334	-0.364	-0.257	.386	.212
X3	.260	.583	-0.394	.300	.310
X4	-0.483	.507	.017	.359	-0.176
X5	-0.246	.538	.173	.565	.155
X6	.119	.681	.066	.359	.138
X7	.482	.008	-0.179	.428	.176
X8	.310	.145	.618	.050	.141
X9	.641	.155	.348	.288	.136
X10	.330	.091	.631	.260	.139
X11	.072	.014	.152	.003	.869

من خلال نتائج الجدول رقم (٢) يمكن كتابة العوامل وهي :-

(العامل الاول) + 0.691x1 + 0.334x2 + 0.260x3 + −0.483x4 + −0246x5 + 0.119x6 =
0.482x7 + 0.310x8 +0.641x9 + 0.330x10 + 0.072 x11

(العامل الثاني) + 0.213x1 + −0.364x2 + 0.583x3 + 0.507x4 + 0.538x5 + 0.681x6 =
0.008x7 + 0.145x8 + 0.155x9 + 0.091x10 + 0.014x11

العامل الثالث) + −0.457x1 + −0.257x2 + −0.394x3 + 0.017x4 + 0.173x5 + 0.066x6 =(
−0.179x7 + 0.618x8 + 0.348x9 + 0.631x10 + 0.152x11

(العامل الرابع) + −0.024x1 + 0.386x2 + 0.300x3 + 0.359x4 + 0.565x5 + 0.359x6 =
0.428x7 + 0.050x8 + 0.288x9 + 0.260x10 + 0.003x11

(العامل الخامس) + −0.106x1 + 0.212x2 + 0.310x3 + −0.176x4 + 0.155x5 + 0.138x6 =
0.176x7 + 0.145x8 + 0.136x9 + 0.139x10 + 0.869x11

ان المعادلات الخاصة بالعوامل وفق اهم المتغيرات من جدول (٢) هي :-

١- العامل الاول = (0.691x1 + 0.641x9)

٢- العامل الثاني= (0.583x3 + 0.507x4 + 0.538x5 + 0.681x6)

٣- العامل الثالث = (0.618x8 + 0.631x10)

٤- العامل الرابع = (0.565x5)

٥- العامل الخامس = (0.869x11)

الفصل الرابع

<u>الاستنتاجات :-</u>

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها في الفصل الثالث فأن أهم الاستنتاجات هي:-

١) اهمية استخدام التحليل العاملي لاختزال المتغيرات حيث أن عدد المتغيرات في استمارة الاستبانة كان عددها (١١) متغير في حين ان عدد العوامل التي تم الحصول عليها باستخدام التحليل المذكور هي (٥) عوامل.

٢) ان العوامل الخمسة التي تم الحصول عليها من التحليل العاملي تفسر ما نسبته ٦٤.٠٥٣% من التباين الكلي وهو نسبة جيدة نسبياً.

٣) ان اهم المتغيرات التي تم الحصول عليها والتي تؤثر على القطاع المصرفي في العراق كانت وحسب اهميتها هي :-

- ضمن :- العامل الاول البيئة المحيطة
- ضمن :- العامل الثاني دور البنك المركزي العراقي في تحديد القوانين واللوائح الخاصة بالعمل المصرفي .
- ضمن :- العامل الثالث الوضع الامني في البلاد .
- ضمن :- العامل الرابع اختيار القيادات المناسبة لإدارة المصرف .
- ضمن :- العامل الخامس استخدام التكنلوجيا المصرفية وربط المصارف المحلية مع بعضها البعض لغرض تسهيل عمليات السحب والايداع .

التوصيات:-

ان اهم التوصيات هي :-

١) توفير البيئة المحيطة المناسبة لتهيئة الظروف من اجل العمل المصرفي.

٢) يجب ان يكون للبنك المركزي قوانين ولوائح خاصة في العمل المصرفي في العراق تتماشى مع الواقع المصرفي لتطور في البلدان المتطورة للنهوض بواقع المصارف في العراق.

٣) تحسين الوضع الامني في البلاد وتهيئة العوامل المناسبة لذلك.

٤) اختيار الخبرات المناسبة لأداره المصارف.

٥) تسهيل العمل المصرفي باستخدام التكنلوجيا المصرفية وربط المصارف المحلية مع بعضها لغرض تسهيل عمليات السحب والايداع

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

اولاً: المصادر العربية:

١- جانكيز . مها مصطفى " المصارف العراقية بين خياري الرسملة والاندماج " رسالة تقدمت بها الطالبة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال (٢٠٠٥) .

٢- العنزي ، سعد علي حمود وامينة بواشري بنت ميري (٢٠٠٢) عولمة الإدارة و عولمة الأعمال المجلة العراقية للعلوم الإدارية مجلد ١ ، عدد ٤ ، كربلاء .

٣- يونس سجى فتحي محمد ، إعادة هندسية بعض الأنشطة في المصارف العراقية رسالة تقدمت بها الطالبة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال (٢٠٠٢) .

٤- عرب درمان سليمان و محمد نجله يونس (٢٠٠٢) تسويق الخدمات المصرفية الدار الجامعية للطباعة والنشر الموصل .

٥- عرب درمان سليمان ومحمد نجله يونس (٢٠٠١) تسويق الخدمات المصرفية الدار الجامعية للطباعة والنشر الموصل .

٦- أحمد ، نادية طارق : دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تقويم أداء المصارف العامة بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير . (٢٠١٥).

٧- السيسي . صلاح الدين حسن . الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال تقييم اداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية الطبعه الأولى دار الكتاب الحديث للنشر . القاهرة (٢٠١٠)

٨- فهد: نصر حمود مزنان اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية الطبعة الأولى دار الصفاء للنشر عمان (٢٠٠٩) .

٩- الكرفي : مجيد عبد جعفر مدخل إلى تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام البيانات المالية الطبعة الأولى بغداد (٢٠٠١) .

١٠- الدوري : عمر علي كامل تقييم الأداء المصرفي الإطار المفاهيمي الطبعة الأولى بغداد (٢٠١٣) .

١١- السيسي صلاح الدين حسن الموسوعة المصرفية العلمية والعملية الجزء الأول الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية للنشر القاهرة (٢٠١٣) .

١٢- العزاوي: علي غالب عباس تقويم أداء الوحدات الاقتصادية في قطاع التعليم الجامعي الأهلي المعهد العربى للمحاسبين القانونيين كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية بغداد ، (٢٠٠٦) .

١٣- العبودي ، سعاد حسين حويد ، اثر إعادة هيكلة الرقابة الداخلية في أداء المصارف الحكومية بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي (المعادل للماجستير) ، ٢٠١٥ .

استمارة استبيان

اساتذتي الافاضل

هذه استمارة استبيان خاصة بالبحث الموسوم ، " اهم العوامل المؤثرة في اداء القطاع المصرفي في العراق ، " يرجى التفضل بالإجابة على فقرات هذه الاستمارة علما ان الاجابة الواردة فيها لا يتم استخدامها خارج اطار البحث العلمي مع الشكر والتقدير .

ت	العوامل	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
١	البيئة المحيطة					
٢	دور البنك المركزي العراقي في تحديد القوانين واللوائح الخاصة بالعمل المصرفي					
٣	الوضع الامني في البلاد					
٤	اختيار القيادات المناسبة لإدارة المصرف					
٥	استخدام التكنلوجيا المصرفية وربط المصارف المحلية مع بعضها البعض لغرض تسهيل عمليات السحب والايداع					
٦	الوعي المصرفي لدى المتعاملين مع المصارف					
٧	مدى كفاءة وخبرة العاملين في القطاع المصرفي					
٨	العوامل السياسية والاقتصادية والمالية التي تتعلق بسياسة الدولة					
٩	اسلوب وطريقة التنوع بالخدمات					
١٠	احتكار المال الخاص والعام في ايدي غير كفوئة					

١١	تنوع الخدمات المصرفية					